

Distr.
GENERAL

DP/1995/36
19 April 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي
لبرنامج الأمم المتحدة
الإنمائي وبرنامج الأمم
المتحدة للسكان



الدورة السنوية لعام ١٩٩٥
٥ - ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، نيويورك
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التعاون التقني
فيما بين البلدان النامية

تقرير المدير

أولا - الغرض

١ - يقدم هذا التقرير معلومات عن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال فترة السنتين ١٩٩٣ - ١٩٩٤.

ثانيا - التدابير المتخذة لأغراض التعاون
التقني فيما بين البلدان النامية

٢ - وفقا للمبلغ المخصص من موارد البرنامج الخاص لأغراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (المجموعة الفرعية باء ٤)، قامت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بتنفيذ استراتيجية شاملة تركز بشدة على تعزيز قدرة البلدان النامية على أن تدير عملية التنمية بنفسها. وقد اضطلع بالأنشطة التي تدعم هذه الاستراتيجية ضمن إطار شامل لأربعة برامج فرعية: (أ) التوعية بوسيلة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتوفير المعلومات بشأنها؛ و (ب) التوفيق بين القدرات والاحتياجات وعقد حلقات عمل ذات مواضيع محددة؛ و (ج) الدراسات والتقييم؛ و (د) تعزيز القدرات من أجل تنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٣ - وقد ركزت الأنشطة داخل هذه البرامج الفرعية على قطاعات رئيسية لدعم التنمية البشرية المستدامة. وأجريت في بنغلاديش عمليات لمقابلة القدرات بالاحتياجات (الديون والتخفيف من الفقر): وميانمار (مصائد الأسماك/الزراعة في المناطق الساحلية والمناطق الداخلية)؛ ونيجيريا (الزراعة والتنمية الريفية)؛ وأوغندا (الصناعة وخدمات الدعم)؛ وزمبابوي (التعددين). وقد أسفرت كل عملية من هذه العمليات عن إبرام اتفاقات ثنائية تجاوزت في المتوسط ٢٠٠ اتفاق ثنائي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية المشاركة. وعقدت حلقات عمل ذات مواضيع محددة في جميع المناطق، وركزت على القيام بعمليات تبادل ومشاورات نشطة لغرض منها تقاسم الخبرة والمعرفة التي من شأنها أن تسفر عن تكرار تطبيقات التكنولوجيات والنهج المجربة في عدد متزايد من البلدان النامية. وقد كان لحلقات العمل هذه أثر حفاض في تعبئة الموارد في البلدان النامية لغرض تنفيذ الأنشطة في مجالات ذات أولوية عليا مثل التخفيف من حدة الفقر، وتعبئة الموارد/تنسيق المعونات، والخصخصة، وتنمية التجارة بين الجنوب والجنوب، والإدارة الحضرية والبيئية، وسياسات الاقتصاد الجزئي للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، ومد الشبكات فيما بين قيادات مجتمع المرأة. وقد ركز البرنامج الفرعي للتوعية والمعلومات على تنمية مصرف بيانات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية - نظام إحالة المعلومات (INRES). فيما يتعلق بالقدرات المؤسسية للبلدان النامية عن طريق تحديث المعلومات في قاعدة البيانات وتسهيل وصول المستعملين المحتملين إلى المعلومات من خلال استحداث مجموعة البرامج الحاسوبية INRES-LITE ليستعملها المستعملون المحتملون في الحكومات، والمكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة واللجان الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية. واستهدفت الأنشطة المنفذة في إطار البرنامجين الفرعيين الآخرين - الدراسات والتقييم، وتعزيز القدرات من أجل تنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية - قطاعات التنمية ذات الأولوية، بما في ذلك تعزيز القدرات المؤسسية للتعليم من خلال التعاون فيما بين الجامعات في مجال البحوث؛ وإجراء دراسات عن تكنولوجيات إنتاج الأغذية في أفريقيا وتجهيزها لأغراض التسويق؛ وإجراء مشاورات ودراسة لإعداد إطار في مجال السياسات من أجل تحسين الظروف الاجتماعية - الاقتصادية للمرأة؛ وتقديم الدعم لبرنامج يتعلق بتحسين الممارسات الصحية. وقد أدى الدعم المقدم في إطار البرامج الفرعية إلى زيادة تعزيز شبكات الاتصال وترتيبات التوأمة وتعزيز الروابط بين مراكز التفوق في البلدان النامية.

ثالثا - التوجه الاستراتيجي والاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٤ - ضمن هذا الإطار الواسع، سعت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى تشجيع توجه أكثر استراتيجية فيما يتعلق بعملها وذلك بتركيز برنامج موارد البرنامج الخاص على الأنشطة الشديدة الأثر على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي. من ذلك مثلا، أن الوحدة الخاصة بالتعاون مع المكتب الإقليمي لأفريقيا والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ دعمت وشاركت في منتدى آسيا - أفريقيا المعقود في باندونغ، بأندونيسيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الذي حدد مجالات مواضيعية لتشجيع تبادل الخبرات والتجارب فيما بين البلدان الأفريقية والبلدان الأعضاء في رابطة بلدان جنوب شرق آسيا. أما المبادرة

الابتكارية الأخرى التي تشكل الأساس للترتيبات الاستراتيجية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية فهي برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة الذي اعتمد في المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة المعقود في بربادوس في أيار/مايو ١٩٩٤. وفي إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سميت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفها الوحدة المسؤولة عن تنسيق متابعة مؤتمر بربادوس، وهي تشارك حالياً في دعم تنفيذ برامج التعاون التقني للدول النامية الجزرية الصغيرة استناداً إلى دراسة جدوى قدمت بشأن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. وتولت وحدة نظام إحالة المعلومات - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية إعداد دليل محوسب للمؤسسات والعلماء المعترف بخبرتهم في مجال التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة. علاوة على ذلك، عملت الوحدة الخاصة على تحديد المبادرات على الصعيد الإقليمي التي تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي، سواء في إطار ترتيبات التكامل القائمة أو خارج إطار هذه الترتيبات.

٥ - وبوجه عام، تسعى الاستراتيجية الحالية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى وضع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ضمن إطار البرامج الواسعة النطاق للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية مثل برنامج عمل كاراكاس، وذلك من أجل كفالة إسهامه على النحو الأمثل في التنمية البشرية المستدامة. وفي سياق التحضير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والموئل الثاني، قدمت الوحدة الخاصة الدعم لعدد من المبادرات الرامية إلى تشجيع تبادل الخبرات والتجارب فيما بين البلدان النامية. وتتعاون الوحدة الخاصة أيضاً بشكل وثيق مع مكتب دعم السياسات والدعم البرنامجي في عقد اجتماعات فيما بين البلدان في مختلف المناطق من أجل تبادل الخبرات بشأن النهج المبتكرة للإدارة الحضرية التي يمكن تطبيقها عملياً في بلدان نامية أخرى. وكذلك قدمت الوحدة الدعم لدراسة نهج بديلة فيما يتعلق بإصلاح السياسات الاقتصادية تهدف إلى التخفيف مما يترتب على برامج التكيف التقليدية من أثر اجتماعي سلبي على المرأة. وقد أجريت هذه الدراسة بالتعاون مع البرنامج المتعلق بأثر الفوارق بين الجنسين في التنمية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وهي تشكل مدخلا هاماً في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. كذلك ساعدت الوحدة في تعزيز علاقات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة في تطوير برنامج نشط للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأرست الأساس للتعاون بفعالية أكبر مع المكتب الإقليمي والوحدات الأخرى داخل البرنامج الإنمائي في مسائل مواضيعية وذلك لكفالة إدماج برامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على نحو منتظم في البرامج والمشاريع الممولة من أرقام التخطيط الإرشادية.

٦ - وفي أثناء فترة السنتين قيد الاستعراض، أحرز تقدم ملحوظ في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه عنصراً محورياً في أنشطة التعاون التقني. كذلك زاد التركيز على دور التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بوصفه استراتيجية انمائية عامة. وتظهر النتيجة الجيدة التي حققها التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الاهتمام الذي أبدته البلدان المانحة الرئيسية كاليابان مثلاً التي دعا بيانها في الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين إلى زيادة التركيز على التعاون بين الجنوب والجنوب وإدراج هذا التعاون كموضوع رئيسي في خطة التنمية.

٧ - كذلك سيكتسب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية مزيدا من الأهمية والصدارة في ضوء اتخاذ قرار الجمعية العامة ٦٩/٤٩ الذي دعا اللجنة الرفيعة المستوى للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى إدراج بند بشأن الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في جدول أعمال دورتها التاسعة. وسيأخذ الأمين العام في الاعتبار ما تقرره اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها التاسعة في هذا الصدد وذلك لدى إعداده تقريرا شاملا يتضمن توصيات لتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب وتوسيع نطاقه وعقد مؤتمر دولي بشأن هذا الموضوع.

٨ - وأجرت اللجنة الخاصة مجموعة من المشاورات الداخلية والخارجية لإعداد تقرير عن الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لتتخذ فيه اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها التاسعة. ويخلص هذا التقرير إلى أن مفهوم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لا يزال صالحا ومن المرجح أن يكتسب مزيدا من الأهمية في المستقبل في ضوء ما يحدث من تغيرات في النظام الدولي وما يترتب عليها من آثار على الهيكل التقليدي للتعاون التقني المتعدد الأطراف، مما سيوفر مزيدا من الفرص للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية استنادا إلى جملة أمور منها تعاظم الفوارق بين البلدان النامية. وتقدم هذه الوثيقة الشاملة توصيات بإعادة توجيه الممارسات القائمة ووضع مبادرات جديدة لتوسيع نطاق الاستفادة من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

رابعا - مبادئ توجيهية لاستعراض سياسات وإجراءات
جهاز الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق
بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٩ - في تموز/يوليه ١٩٩٣، وفي أعقاب الدورة الثامنة للجنة الرفيعة المستوى، عُقد اجتماع لمنسقي التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعين لوكالات الأمم المتحدة وذلك لاستعراض المبادئ التوجيهية وتبادل الآراء بشأن سبل تطبيقها. وتقرر أن يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثيقة شاملة تركز على أهمية قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٩٢ الذي يدعو جميع الأطراف المشاركة في جهود التنمية إلى دعم خيار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وإيلائه الاعتبار الأول في أنشطة التعاون التقني. وبطلب من منسقي وكالات الأمم المتحدة، عممت الوحدة الخاصة على نطاق واسع استراتيجية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية للتسعينات. وقد تقرر أيضا أن تعمل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة على استعراض سياسات وتعليمات كل منها فيما يتصل بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتنقيحها إذا لزم الأمر في ضوء المبادئ التوجيهية. وقد تقرر أن يعقد الاجتماع التالي لمنسقي وكالات الأمم المتحدة مباشرة بعد الدورة التاسعة للجنة الرفيعة المستوى مباشرة.

خامسا - إجراءات المجلس التنفيذي

١٠ - قد يود المجلس التنفيذي القيام بما يلي:

أن يأخذ علما، مع الارتياح، بالاستفادة من مخصصات موارد البرنامج الخاص للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفها أداة لتعزيز قدرات البلدان النامية على أن تدير بنفسها عملية التنمية؛

وأن يرحب بجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرامية إلى تعزيز المزيد من التوجه الاستراتيجي لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بتركيز البرنامج الحالي على الأنشطة الشديدة الأثر.

وأن يحيط علما بمحتويات التقرير المتعلق بالاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والقرارات التي تتخذها اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها التاسعة؛

وأن يتخذ الإجراءات الملائمة فيما يتعلق بتعزيز وتنفيذ أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٩٢ الذي يدعو جميع الأطراف المشتركة في جهود التنمية إلى إيلاء خيار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الاعتبار الأول في أنشطة التعاون التقني.

— — — — —